الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محـــاضرات في منـهـجية العـلوم القانونـية

القيت على طلبة السنة الثانية حقوق جذع مشترك

(السداسي الثالث)

من إعداد الدكتور : غلابي بوزيد

السنة الجامعية :2022-2023

مقدمة

يعتبر البحث العلمي من ضرورات العصر فهو المحرك لكل تقدم وتطور في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، وإذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم البلد أو تخلفه من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية ، فالمنهجية تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي ذاته .

فإذا كان البحث العلمي وسيلة للدراسة والتقصي والتعمق حول فكرة معينة أو ظاهرة من اجل الوصول إلى الحقيقة العلمية وبالتالي المساهمة في تقدم وتطور الدول والأمم في جميع المجالات إلا أن الوصول إلى ذلك يتطلب من الباحث الالتزام بقواعد منهجية كتابة البحث فالكتابة وفق قواعد المنهجية السليمة أمر مطلوب في مجال البحث العلمي أيا كان التخصص .

وكتابة البحوث في المجال القانوني تخضع لضوابط منهجية يجب الالتزام بها للوصول إلى الهدف من انجاز البحث سواء كان بحث فصليا أو مذكرة تخرج أو أطروحة دكتوراه .

وتدريس مادة المنهجية في العلوم القانونية يمكن الطلبة من إتباع الأسلوب السليم في تحضير وانجاز بحوثهم وتعليمهم الأطر الموضوعية والشكلية لولوج ميدان البحث العلمي. ومن ثم تعلم الطالب كيف يفكر ، كيف يبحث ، كيف يكتب ، كيف يعرض ويناقش أفكاره بطريقة صحيحة وسليمة .

إن هذه المحاضرات موجهة لطلبة **السنة الثانية حقوق ليسانس (السداسي الثالث)** تتضمن القسم الأول من البرنامج المقرر للمادة تحت **عنوان تقنيات إعداد البحث العلمي** وذلك نظرا لأهمية مادة منهجية البحث العلمي، لتغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة في هذه المرحلة فيما يخص مادة المنهجية وكذلك لتطوير مهاراتهم من هذه الناحية، لتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذه المحاضرات إلى المحاور التالية :

المبحث الأول : مفهوم البحث العلمي ،خصائصه وأنواعه.

المبحث الثاني : مراحل إعداد البحث العلمي .

المبحث الثالث :انجاز البحث العلمي .

المبحث الأول : مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.

سنتناول في هذا المبحث تعريف المبحث العلمي (مطلب أول) خصائص البحث العلمي (مطلب ثاني) أنواع البحث العلمي (مطلب ثالث)

المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي

الفرع الأول :تعريف البحث العلمي

أولا : التعريف اللغوي

تتكون عبارة البحث العلمي من كلمتين، البحث مصدر الفعل بحث ،ويجمع على بحوث وأبحاث ويرد إلى اللغة على عدة معان منها الطلب والاستعلام والكشف ن السؤال والاستخبار ، التفتيش والاستشارة ،الاستقصاء والتقصي ،الفحص ،القطع ،الاجتهاد الإدراك والإحاطة.[1]

أما كلمة العلمي فهي كلمة منسوبة إلى العلم والعلم يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق والعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها [2].

ثانيا :التعريف الاصطلاحي .

توجد العديد من التعريفات للبحث العلمي .

التعريف الأول :" البحث العلمي يعني التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها ".[3]

التعريف الثاني :" البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث على موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا ووضوحا." [4]

التعريف الثالث : "البحث العلمي هو عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة أو إضافة شيء جديد لها أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها ".[5]

التعريف الرابع :البحث العلمي وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة تطور أو تصحح أو تحقق المعلومات

---

[1] ابن فارس ، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،درط ،1979، ص204-205

[2] عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007،ص12

[3] غازي حسين عناية ، **مناهج البحث** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1984،ص 75.

[4] رشيد شميشم ، **مناهج العلوم القانونية** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2006،ص38.

[5] عمار بوحوش ،محمد محمود الذنيبات ،المرجع نفسه ،ص 13.

الموجودة على أن يتبع خطوات البحث العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات "[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البحث العلمي بأنه محاولة منظمة تتبع منهجا علميا مضبوطا من الباحث تهدف إلى زيادة الحقائق والمعارف الجديدة تساعد في إيجاد حلول للمشاكل المطروحة ولا يتم الإعلان عن هذه الحلول إلا بعد فحصها وتثبتها والتأكد منها .

تعريف البحث العلمي القانوني :

يعرفه الدكتور عبد القادر الشيخلي " البحث العلمي القانوني هو استقصاء منظم لمسألة أو عدة مسائل معينة من نواح ثلاثة التشريع وملاحظة مدى دقة تنظيمه لهذه المسألة موضوع البحث ومكامن الخلل أو السهو التي غفل وذهل عنها الفقه من خلال عرض رأي فقهاء القانون وهامش الاتفاق مع وجهة نظر المشرع القانوني، والاستفادة منها في تطوير القانون عن طريق التوسع في التفسير وإيضاح موقفه من مظان سهو المشرع من تنظيم مسالة من المسائل ومدى رجوع القضاء إلى مبادئ العدالة والإنصاف أو المبادئ العامة للقانون "[2].

كما عرف البحث العلمي القانوني بأنه " دراسة موضوع قانوني أو نقطة قانونية معينة في جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المتجمعة حولهما ، وعرضها بصورة رد واصح على جميع الاستفهامات والحاجات لحل مشكلة من المشاكل المطروحة "[3].

كما عرفه البعض انه "التنقيب عن المعلومات والحقائق والمعارف القانونية في إطار موضوعي وفي نطاق منهج علمي وفحص هذه المعلومات والتدقيق فيها وعرضها عرضا متكاملا ."[4].

من كل ماسبق يمكن القول أن البحث العلمي القانوني يتميز عن غيره من البحوث العلمية الأخرى بكونه بحث يرتبط بميدان العلوم القانونية على اختلاف فروعها وتنوع تخصصاتها وان من يصطل عبه يكون باحثا يجمع صفات الباحث المتعارف عليها أصافة إلى أدوات البحث القانوني كما يتعين عليه الرجوع إلى التشريع القانوني واجتهادات القضاء وأراء الفقهاء المختلفة ".[5]

---

[1] عمار عوابدي ،**مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005،ص18

[2] عبد القادر الشيخلي ،**قواعد البحث العلمي**، الطبعة الرابعة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن 2014،ص27

[3] عكاشة محمد عبد العال ، سامي بديع منصور ، **المنهجية القانونية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ، 2007، ص220

[4] رقية سكيل ، **منهجية انجاز البحوث العلمية (دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية)** دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010، ص06.

[5] عبد المنعم نعيمي ،**تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة** ،دار بلقيس للنشر ،2021،ص18.

الفرع الثاني :أهمية البحث العلمي

للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية بالغة تتجلي فيما يلي :

- إيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها
- الوصول إلى إجابات لتساؤلات الباحثين وتفسير الظواهر التي يقومون بدراستها بأسلوب علمي منهجي بعيد عن الشك والتخمين لان البحث العلمي يعتمد على المعلومات والحقائق المتوفرة لاكتشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بما يمكن حدوثه مستقبلا للاستعداد له. [1].
- توسيع اطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة.
- صقل الشهية العلمية لدى الباحث .
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث [2].
- تطوير المعرفة الإنسانية بالبيئة المحيطة بكافة إبعادها وجوانبها الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والإدارية[3]

كما تتمثل أهمية البحث العلمي لطالب الحقوق فيما يلي :

-إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

-تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة والقائم على الدقة والاختصار والوضوح بعيدا عن الأسلوب السطحي والسردي المألوف في كتابة البحوث.

-التعود على استخدام الوثائق والكتب والمصادر والروابط بينها للوصول إلى نتائج جيدة[4].

الفرع الثالث :خصائص البحث العلمي

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن استخلاص جملة من الخصائص والمميزات لليحث العلمي وهي :

---

[1] مصطفى محمود ابوبكرواحمد عبد الله اللحلح ،**مناهج البحث العلمي** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2003،ص20.

[2] رؤوف بوسعدية ، **محاضرات في منهجية العلوم القانونية** ،القيت على طلبة السنة الثانية حقوق ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة لمين دباغين ، سطيف 02،2015-2016،ص5-6.

[3] فوزية فتيسي، **منهجية البحث العلمي** ، محاضرات ألقيت وقدمت الى طلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون اسرة ،قسم العلوم القانونية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2021/2020،ص10..

[4] يوسعدية رؤوف ، المرجع نفسه ،ص 06

-01- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط

إن البحث العلمي عمل علمي تقني ونشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط يقوم على المنهجية العلمية يستلزم بذل الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والاختبار الناقد والتقصي الدقيق والتحليل النزيه وليس عملية بسيطة وهينة تعتمد على الصدفة والارتجال [1].

كما أن البحث العلمي يقوم على المنهجية أي أن الباحث يعتمد طريقة منظمة تقنية تسمى الطريقة العلمية أو المنهج العلمي التي تجعل من البحث العلمي موثوقا في خطواته ونتائجه من خلالها يستند إلى مجموعة من الخطوات المترابطة والمتكاملة، تجعل من البحث العلمي عملية دقيقة ومعقدة وشاقة وليس مجرد عملية بسيطة تستلزم بذل الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والتّقصي الّدقيق والتحليل النزيه[2].

-2- البحث العلمي بحث موضوعي.

تعني الموضوعية التزام الباحث في كل مراحل البحث بعد التحيز والابتعاد عن الانفعالات والعاطفة والأراء الشخصية لان من شان ذلك التأثير على النتائج المتوصل إليها في البحث .

-03- البحث العلمي بحث نظري .

يمكن أن يكون البحث العلمي نظريا صرفا فلا يحتاج إلى فرضيات تكون محلا للاختبار والتجريب ، كما هو الشأن في البحوث القانونية . لكن في المقابل قد يكون البحث العلمي إجرائيا أو ميدانيا أو تطبيقيا يستند إلى إجراء الاختبارات والتّجارب على الفرضيات المطروحة وتسجيل الملاحظات ومن هنا تأتي العلاقة بين الّنظرية والتّطبيق هذه العلاقة التفاعلية (علاقة التأثير والتأثر) لأّن الّنظرية توجه الباحث وتساعده في تفسير البيانات استنادا إلى مرجعية نظرية محّددة والبحث يثري الّنظرية يتوصل إليه من نتائج قد تكشف عن بعض الثغرات أو النقائص في الّنظرية مّما يؤدي إلى إثرائها أو تعديلها
بالّنسبة إلى البحوث القانونية فهي في أصلها بحوث نظرية، تستعرض نصوص القانون وقرارات واجتهادات لكن يمكن أيضا أن تتضمن جانبا ميدانيا من خلال استطلاع الواقع والاحتكاك المباشر بمشكلاته موضوع البحث والدراسة، والاستدلال أو الاستئناس بقضايا واقعية وأرقام وإحصائيات تخدم موضوع البحث العلمي تخرج البحث العلمي القانوني من التّنظير المجّرد إلى التّطبيق كذلك عمليا المحامي، المستشار القانوني وغيرهم، يضطلعون بمهامٍ بحثية ميدانيةٍ تندرج في إطار اختصاصاتهم الوظيفية[3]

[1] عبد المنعم نعيمي ،المرجع السابق ،ص21.
[2] تومي اكلي ،المرجع السابق ،ص 52
[3] حريز اسماء ،منهجية العلوم القانونية ، محاضرة لطلبة السنة الثانية ليسانس ،الفرع الثاني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد السنة الجامعية 2020-2021، ص09

كما يمكن أن يجمع بين الإطار النظري إلى جانب التطبيق الذي يتطلب فرضيات وتجارب للوصول إلى نتائج .[1]

-04- البحث العلمي بحث حركي وتجديدي .

لان حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها .[2] فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أكثر حداثة[3] .

إن البحث العلمي هو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، وحتى على فرض وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة، يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفّسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا وهو جانب من جوانب الجّدة المشروطة في البحوث العلمية الدقيقة والمتعمقة ،لأّن العبرة من الجّدة المعرفية في البحث العلمي أن تكون جديدة بالّنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون في الموضوع، ومن ثّم فان البحث البسيط الذي يقوم به الطالب المبتدئ علميا في مرحلة التّدرج على غرار بحوث الأعمال الموجهة أو الأعمال التّطبيقية لا يسمى بحثا بالمعنى الّدقيق.

هذا وإن تضّمن البحث العلمي هامشا من الجّدة كما هو مطلوب ومأمول من وراء إنجاز البحوث العلمية المتخصصة الموصوفة بالّدقة والعمق تحديدا وفي مقدمتها بحث الدكتوراه.

-05- البحث العلمي عام ومعمم

يعتبر البحث العلمي بحثا عاما ومعّمما من حيث أّنه يخدم غايات عامة وليس غايات خاصة تخص الباحث مثلا أو تخدم أهدافه الّشخصية الضيقة، وهو إضافة للمعرفة تطبيقها الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان، ومن ثّم فإّن نتائج البحث العلمي لا يقف عند المواقف والظواهر أو الأحداث التي جرى عليها البحث، كما تكون نتائج البحث العلمي قابلة للنشر والنقل إلى الغير وللتدليل على صحتها وتكرار الحصول عليها من قبل الغير، إذ أعيد البحث في نفس الظروف. وعليه يتضح أّن البحث العلمي لا يكتسب الخاصية والطبيعة العلمية أو لا يكتسب أهميته العلمية إلا إذا كانت الّنتائج والحلول والحقائق التي ينتهي إلى نتائج قابلة للتّعميم والاستفادة منها عمليا فتكون في متناول أي شخص، مثل: الكشوف أو الاكتشافات التي تنتهي إليها البحوث الطبية، وهو ما يتحقق كذلك في بحوث العلوم القانونية.

---

[1] تومي أكلي ،المرجع السابق ص24-25

[2] رشيد شميشم ، المرجع السابق ،ص40

[3] عمار عوابدي ، المرجع السابق،ص22.

القانونية التي تكّرس أهداف القانون وغاياته الموجهة أساسا لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته وحل مشكلاته.[1]

-06- البحث العلمي بحث كشفي تفسيري.

يستخدم البحث العلمي المعرفة العلمية لاكتشاف الحقائق المجهولة أو تفسير الظواهر الموجودة عن طريق البحث والاستناد إلى مجموعات من المفاهيم المترابطة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تسمى بالنظريات وكذلك يعتبر البحث العلمي تفسيري لأنه يهدف إلى شرح وتعليل الظاهر الفكرية والمادية مهما كانت طبيعتها وتأويل قوانينها التي تتحكم فيها واستنتاج القوانين والنظريات .[2]

لو أسقطنا خاصية الاكتشاف والتّفسير على البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية سيتضح أّن البحث العلمي القانوني أيضا غايته تفسير الظواهر الاجتماعية لكن من وجهة نظر القانون، ومحاولة كشف أسبابها ووضع حلول لمشكلات الواقع التي يتخبط فيها المجتمع بمختلف شرائحه وأطيافه، كما يراها التّشريع القانوني مع إمكانية استعراض أراء الفقهاء وأيضا الاستشهاد باجتهادات القضاء وأحكامه وقراراته[3].

-07- البحث العلمي يجمع بين النظرية والتطبيق

البحث العلمي ينطلق من إطار نظري محدد يستعين به الباحث ويكسبه فهما أفضل لموضوع بحثه من جهة وهو بحث ميداني يهدف إلى اختبار الفروض وجمع البيانات المتعلقة بالموضوع ميدانيا [4].

ومن هنا تأتي العلاقة بين النظرية والتطبيق هذه العلاقة التفاعلية لان النظرية توجه الباحث وتساعده في تفسير البيانات استنادا إلى مرجعية نظرية محددة ،والبحث يثري النظرية بما يتوصل إليه من نتائج قد تكشف عن بعض الثغرات أو النقائص في النظرية مما يؤدي إلى إثرائها أو تعديلها .[5]

بالنسبة إلى البحوث القانونية فهي في أصلها بحوث نظرية، تستعرض نصوص القانون وقرارات واجتهادات لكن يمكن أيضا أن تتضمن جانبا ميدانيا من خلال استطلاع الواقع والاحتكاك المباشر بمشكلاته موضوع البحث والدراسة ، والاستدلال أو الاستئناس بقضايا واقعية وأرقام وإحصائيات تخدم موضوع البحث العلمي تخرج البحث العلمي القانوني من التّنظير المجّرد إلى التّطبيق المجّرب كذلك عمليا نجد أّن كلا من ال ّضبطية القضائية،

---

[1] صلاح الدين شروخ، **الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010، ص 154

[2] انظر عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص40،عبد المنعم نعيمي ،المرجع السابق ص24.

[3] عبد المنعم نعيمي ،المرجع السابق ،ص24.

[4] خالد حامد ،**منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، الطبعة الأولى ،جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2008 ص80.

[5] المرجع نفسه ،ص 81

القاضي، المحامي، المستشار القانوني وغيرهم، يضطلعون بمهامٍ بحثية ميدانيةٍ تندرج في إطار اختصاصاتهم الوظيفية.[1]

08- البحث العلمي بحث منهجي .

يكون إعداد البحث العلمي وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية، وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد وأصول منهجية البحث العلميي في سبيل الوصول إلى الّنتائج المأمولة وكشف الحقائق المطلوبة لذلك يعتمد الباحث طريقة منظمة تقنية تسمى الطريقة العلمية أو المنهج العلمي التي تجعل من البحث العلمي موثوقا في خطواته ونتائجه من خلالها يستند إلى مجموعة من الخطوات المترابطة والمتكاملة تجعل من البحث العلمي عملية دقيقة ومعقدة وشاقة وليس مجرد عملية بسيطة وهينة تستلزم بذل الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والاختبار الناقد، والتّقصي والتّحليل.[2]

-9- البحث العلمي بحث تخصصي .

أصبح التخصص العلمي شرطا مهما في نجاح البحث العلمي، من حيث أّن التّخصص يسمح بتطوير المعارف الخاصة بكل ميدان أو فرع من ميادين وفروع العلوم المختلفة ،وهذا ما يبرر خاصية التّخصص في البحوث العلمية التي صار معظمها يتطلبها ويستدعي أّن يتم في إطار ميدان أو فرع علمي معين على غرار البحوث المتخصصة في ميدان العلوم القانونية مثلا[3]
إن الباحث المختص بما لديه من إلمام كبير ودراية بمشكلات مجال تخصصه، يستطيع أن يلم ويلاحظ العديد من المشكلات المحلولة والقائمة، فيتناول المواضيع غير المتطرق اليها بالبحث للوصول إلى نتائج وأفكار جديدة.[4]

وقد أثبت الواقع أّن البحث العلمي لا يستطيع القيام به والصبر عليه إلا من توفرت لديه بالضرورة آلة البحث والدراسة العلمية والأكاديمية المنظمة من ناحية، ويتعين في حقه لزاما أن يكون على قدر من الكفاءة العلمية المتخصصة في ميدان بحثه والموضوعية والروح الّنقدية من ناحية أخرى[5].

[1] عبد المنعم نعيمي المرجع السابق ،ص 26.
[2] سرايش زكريا، **البحث الجامعي من الإشكالية إلى المناقشة**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ،2018ص09.
[3] حريز اسماء ، المرجع السابق ،ص11.
[4] علي مراح ، المرجع السابق ،ص63.
[5] تومي اكلي ، المرجع السابق ،ص52.

المطلب الثاني :أنواع البحوث العلمية

تنقسم البحوث العلمية إلى عدة أنواع وأصناف تبعا للمعيار المعتمد في التصنيف من هذا المنطلق يمكن تقسيمها كما يلي :

الفرع الأول : تقسيم البحوث العلمية على أساس الطبيعة العلمية

تنقسم البحوث العلمية حسب طبيعتها إلى بحث علمي نظري ، وبحث علمي تطبيقي:

-1-البحث العلمي النظري .

يسمى أيضا بالبحث العلمي الأساسي يقوم به الباحث بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية وتحصيلها وفهم اشمل وأعمق لها رغبة في الاطلاع والطموح العلمي ، بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها[1] .ويتناول البحث العلمي النظري عادة الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية التي يطلق عليها العلوم الإنسانية كعلوم التاريخ والجغرافيا القانون ،الأدب والفلسفة ...الخ

وغالب الأبحاث القانونية يغلب عليها الطابع النظري حيث تهدف إلى كشف حقيقة معينة من وجهة نظر القانون ،أو الإجابة عن إشكالية محددة كما يراها التشريع الوضعي ،وما يتطلبه ذلك من تحصيل للمعلومات الضرورية ،وربما تطلب ذلك توجيه الانتقاد إلى أحكام القانون ونصوصه ، والتنبيه إلى الثغرات القانونية والنقائص التي غفل عنها المشرع .

-2- البحث العلمي التجريبي(التطبيقي).

يسمى أيضا البحث العلمي الميداني ويعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية للتأكد من تطبيق النتائج كحلول تسقط على مشكلات الواقع حيث أن هذا النوع من البحوث يهدف إلى تطبيق نتائج البحث الأساسي النظري وتطويعها ميدانيا في مختلف المجالات ذات الصلة بالبحث .

إن البحوث التطبيقية لها قيمتها في حل المشكلات الميدانية وتهدف إلى تطبيق نتائج البحث النظري وتطويعها ميدانيا في مختلف المجالات ذات الصلة بالبحث أو المستهدفة به.

ويعتبر ميدان العلوم القانونية ميدانا مناسبا ومجالا ملائما لإجراء البحوث العلمية التطبيقية أو الاستفادة من مناهجها ونتائجها وتطويع نتائج الأبحاث النظرية ميدانيا وتحصيل المعرفة العلمية العملية .[2]

---

[1] ايت منصور كمال ،طاهير رابح، **منهجية إعداد بحث علمي،** دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة الجزائر2003 ص08.

[2] عبد المنعم نعيمي ، المرجع السابق ،ص30-31

- الفرع الثاني :تقسيم البحوث العلمية حسب الغاية أو الهدف النهائي .

-01- البحث التنقيبي (ألاكتشافي)

هو بحث يهدف إلى دراسة ظاهرة معينة أو فكرة محددة بواسطة إجراء الاختبارات العقلية أو المخبرية للتّحري عن حقيقتها واكتشافها وإظهارها بعد أن كانت مجهولة أو غامضة، مثل بحوث الطب أو الهندسة أو الكيمياء أو البحوث العقلية المجردة كدراسة وتحديد مفهوم المقاصد الشرعية في أصول الفقه أو بحث ظاهرة الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة[1].

والباحث في علم القانون الذي يبحث في الأصل التاريخي لنظرية ما، أو الباحث في فلسفة القانون بهدف تفسير أصل القانون وأساسه ،مما يعني أن البحث القانوني قد يكون بحثا تنقيبيا اكتشافيا ويكتفي بالبحث عن الحقيقة العلمية واكتشافها دون انتقادها طبقا للبحث التفسيري النقدي .[2]

-02- البحث التفسيري النقدي .

هو نوع من البحوث العلمية التي تعتمد على الإسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي والرأي الراجح من أجل الوصول إلى معالجة وحل المشاكل ويتعلق هذا الّنوع من البحوث العلمية عادة وغالبا ببحث وتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر[3].

كما يعتبر البحث التّفسيري النقدي ذو قيمة علمية هامة للوصول إلى نتائج عند معالجة المشكلات، كما يعتبر خطوة ومرحلة متقدمة على مرحلة وخطوة البحث عن الحقائق واكتشافها[4].

وحتى يوصف البحث بأنه تفسيري نقدي لابد من توفر ثلاثة شروط:

-1- وجود مشكلة محددة جديرة بالبحث والدراسة تدور فيها المناقشة حول أفكار ونظريات أو حقائق أو مبادئ متفق عليها .

-2-أن يتوصل البحث النقدي التفسيري إلى بعض النتائج والتعميمات يقدم من خلالها الباحث الرأي الراجح الذي يتضمن الحل المناسب للمشكلة المطروحة التي تم تناولها ودراستها.

-3-يجب أن تكون الحجج والمبررات والأسانيد ومناقشتها أثناء الدراسة التفسيرية والنقدية واضحة ومضبوطة ومعقولة ومنطقية .[1]

---

[1] عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص 23

[2] المرجع نفسه ص 41.

[3] حريز اسماء، **منهجية العلوم القانونية** ، محاضرة لطلبة السنة الثانية ليسانس الفرع الثاني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، السنة الجامعية 2020-2021،ص 12.

[4] خالد حامد ، **منهج البحث العلمي** ،الطبعة الأولى ،دار ريحانة للنشر والتوزيع ،الجزائر 2003 ص80

-03-البحث الكامل

هو ذلك البحث الذي يدرس الفكرة أو الظاهرة دراسة كاملة سواء فيما يتعلق بالقوانين والقواعد والنّظريات التي تحكمها أو في علاقاتها المختلفة مع أفكار وظواهر أخرى[2]، ويمتاز هذا النوع من البحوث باستعمال مناهج متعددة وتقنيات كثيرة تفرضها طبيعة الموضوع وكذلك هدف الدراسة[3].

وحتى يصنف البحث العلمي بأنه بحث كامل وجب توفر الشروط التالية:

-1- وجود مشكلة تتطلب حلا عمليا وهذا الشرط يشمل كل أنواع البحوث.

-2-توفر الأدلة التي تتضمن الحقائق الثابتة وما يتصل بها من أراء الخبراء في الموضوع .

-3- تفسير الحقائق والأدلة والحجج والأراء ونقدها نقدا موضوعيا وعلميا وهذا من خلال التحليل العلمي والدقيق للدليل وتصنيفه وترتيبه ترتيبا منطقيا تمهيدا للحل النهائي باختباره وتطبيقه على المشكلة .

-4- استخدام الطريقة العقلية والمنطقية لترتيب الدليل إلى حجج قاطعة أو إثباتات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة حلا علميا.

-5-الحل القاطع والمحدد للمشكلة ويمثل الإجابة الراجحة والصحيحة على الإشكالية بفرضياتها التي صاغها الباحث [4].

-4- البحث الوصفي

هذا البحث لا يتعدى وصف الظاهرة التي يريد دراستها حيث يهدف إلى التعرف على ظاهرة معينة وتحديد سماتها وأوصافها وخصائصها ومقوماتها ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا وهذا من خلال جمع بيانات دقيقة وتحليها وتفسيرها بأسلوب علمي يثبت صحتها وموضوعيتها .**2-**

5- البحث الاستطلاعي

يعتمد هذا النوع من البحوث على دراسة الواقع دون الاعتماد على فرضيات مسبقة ويهدف هذا النوع من البحوث إلى اكتشاف ظاهرة أو موضوع معين والتعرف عليه وتكون الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما يكون موضوع البحث أو مشكلته جديدا لم يسبق اكتشافه والتعرف عليه أو أن المعلومات والمعطيات المتحصل عليها حوله ضعيفة أو ضئيلة [5].

---

[1] عبد المنعم نعيمي ،المرجع نفسه ،ص 33-34

[2] حريز أسماء ، المرجع السابق ،ص 13

[3] عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص27.

[4] عبد المنعم نعيمي ،المرجع السابق ،ص35.

[5] عمار عوابدي ، المرجع نفسه،ص29

الفرع الثالث : تقسيم البحث العلمي على أساس الوسائل

-1- البحث الكمي .

هو البحث الذي يعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكمية والإحصائية في معالجة موضوع البحث ووصف نتائجه [1].

أو هو عملية جمع معطيات تكون قابلة للقياس فيقوم الباحث بعد هذه المعطيات ووضعها في مجموعات كمية وإجراء الدراسة بأساليب رياضية وتكون المعلومات أو النتائج المتحصل عليها قابلة للقياس.[2]

-2- البحث الكيفي (النوعي).

وهو البحث الذي يعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكيفية والنوعية في معالجة موضوع البحث ووصف النتائج والخلاصات المتوصل إليها .

وعلى خلاف البحث الكمي فان ولا يسمح البحث الكيفي بمستوى الدقة الموجودة في البحث الكمي وعادة فالبحث الكيفي هو عملية جمع معطيات غير قابلة للقياس ولهذا يوصف عادة بانه أسلوب للكشف عن مشكلة لا أكثر.[3]

الفرع الرابع :تقسيم البحث العلمي حسب التدرج الأكاديمي والوظيفي

تقسم البحوث العلمية حسب التدرج الأكاديمي والوظيفي إلى :

-1- البحث التدريبي أو البحث الصفي .

هو بحث فصلي أو قصير يعده الطالب في حصص الأعمال الموجهة أو الأعمال التطبيقية الهدف منه تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية ،الهدف منه تدريب الطالب على كيفية اختيار الموضوع من ضمن المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ،

وكيفية جمع المادة العلمية والاطلاع عليها وانجاز البحث وفيق منهجية صحيحة [4].

والبحث الصفي لا يعتبر بحثا بالمفهوم الدقيق لمصطلح البحث العلمي إنما هو مجرد عروض مختصرة يلقيها الطالب على مشهد من أستاذ المادة وزملائه الطلبة .

---

[1] سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني ، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي** ،الكتاب الأول ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2009،ص85.

[2] عبد المنعم نعيمي ،المرجع السابق ،ص40.

[3] المرجع نفسه ،ص41.

[4] عبد الله محمد الشريف ، **مناهج البحث العلمي** ، مكتبة الاشعاع الإسكندرية ،1996،ص23-24.

وتهدف البحوث الصفية إلى أن يتقن الطالب المادة ويعرف اكبر قدر من مراجعها والكتب المصنفة فيها وأيضا استكمال بعض مفردات المنهج الذي يضيق الوقت دون دراستها.[1]

وتندرج البحوث الصفية في إطار المعايير المعتمدة في تقييم الطالب وتقدير علامة التقييم المستمر التي يستحقها

-02- بحث التخرج (مذكرة التخرج).

يتم إعداد هذه البحوث في نهاية الطور الأول من الدراسة الجامعية كمذكرة الليسانس بالنسبة لبعض التخصصات وهذا البحث يكلف به الطالب ضمن متطلبات الحصول على الإجازة وعادة ما يكون بحث التخرج أعمق من البحث الصفي ويراعى فيه منهجية كتابة البحث العلمي ويكون موضوعه ضمن تخصص الطالب [2] .

أما القيمة العلمية لمثل هذه البحوث تتمثل في إتباع الطالب لقواعد وإجراءات وخطوات إعداد البحث العلمي .

-03- بحث الماجستير و الماستر

هو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج غرضه تدريب الطالب على البحث والتنقيب العلمي تحت إشراف أستاذ مشرف وتطبيق الطريقة العلمية في البحث وتمكينه من اكتساب تجارب وإمكانات تسمح له بمواصلة المسار الدراسي والبحثي وفي هذه المرحلة ليس مطلوبا من الطالب تقديم عمل ابتكاري واكتشاف شيء جديد بل أن الهدف من البحث هو إتباع المنهج الصحيح في البحث لغة وأسلوبا أكثر منه التركيز على الاكتشاف الجديد[3]. وتناقش مذكرة الماجستير أو الماستر من طرف لجنة من الأساتذة مناقشة علنية يتم من خلالها تقييم عمل الطالب . وتحسب العلامة المتحصل عليها ضمن متطلبات الحصول على الشهادة .

مع الملاحظة أن نظام التعليم العالي في الجزائر يعتبر شهادة الماجستير المرحلة الأولى في التكوين في الدكتوراه والدراسات ما بعد التدرج في ظل النظام الكلاسيكي أما بالنسبة لشهادة الماستر فتعتبر الطور الثاني من الدراسات الجامعية في نظام LMD .

---

[1] محمد بن عمر بازمول ،**منهج البحث العلمي وكتابته في علوم الشريعة**، الطبعة الأولى ،دار التوحيد والسنة ،القاهرة ،2007 ،ص48

[2] المرجع نفسه ،ص49

[3] صلاح الدين الهواري ،**كيف تكتب بحثا أو رسالة** ،دار مكتبة هلال للطباعة والنشر ،بيروت ،لبنان ،2003 ،ص14

-4- بحث الدكتوراه

يمثل بحث الدكتوراه أو كما يعرف بأطروحة أو رسالة الدكتوراه هي بحث أصيل يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه ويحدد اشكاليته ويضع فرضياته وتحديد أدواته ومناهجه وذلك من اجل إضافة لبنة جديدة في بنيان العلم والمعرفة .[1]

ومدة بحث الدكتوراه طويلة مقارنة بمدة بحث الماستر والماجستير وتتوج بالحصول على درجة الدكتوراه في التخصص ويلقب حاملها بالدكتور وهي اعلي درجة علمية تمنحها الجامعة للطالب . ويفترض في باحث الدكتوراه أن يتوسع في مراجعه وان يظهر براعة في المناقشة والتحليل وتنظيم المادة العلمية وإبراز النتائج والاكتشافات [2].

ومن متطلبات بحث الدكتوراه إضافة الجديد أي أن يأتي الباحث بجديد لم يسبقه إليه غيره أي أن الجدة العلمية مطلوبة في بحث الدكتوراه على سبيل الإلزام والوجوب على خلاف بحث الماجستير والماستر .

ويحتاج الطالب للتحقيق ذلك إلى مراجع أكثر ويتسع موضوعه ويتشعب أكثر فيصبح اكبر حجما من الماجستير والماستر وأكثر دقة وعمقا وتنظيما ويصبح الباحث أكثر قدرة على الابتكار والإضافة والبحث والتمحيص والنقد والتنظيم والتفكير العلمي[3] .

المبحث الثاني : مراحل إعداد البحث العلمي .

تكتسي عملية إعداد البحث العلمي أهمية خاصة و ذلك من حيث التقيد بقواعد مادة المنهجية، كونها تزود الباحث بأدوات علمية لإعداد بحث علمي ناجح، سواء فيما يتعلق بالجانب الشكلي أو الموضوعي، و هذا ما يظهر في مختلف مراحل إعداد البحث العلمي و هي: مرحلة اختيار الموضوع ومرحلة جمع الوثائق العلمية ومرحلة القراءة ومرحلة تقسيم الموضوع ومرحلة تخزين المعلومات.

المطلب الأول : مرحلة اختيار الموضوع.

تعد مرحلة اختيار الموضوع أولى خطوات إعداد البحث العلمي،

وهي خطوة سابقة لتحديد الإشكالية و تعتبر أصعب الخطوات، ذلك أن اختيار الموضوع

[1] عمار بوضياف ،**إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية** ،جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر،2019،ص23

[2] صلاح الدين الهواري ،المرجع السابق ،ص15

[3] احمد شلبي ،المرجع السابق ،ص40.

يتوقف على مدى توفر المراجع، خاصة إذا كان موضوع البحث جديد لم يسبق و أن كتب فيه.
البحث والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية خاصة به والتي على ضوئها يشرع في دراسة موضوعه[1]، يتم في هذه المرحلة، تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها، و ذلك بواسطة الدراسة و البحث و التحليل لاكتشاف الحقيقة العلمية المتعلقة بالمشكلة محل البحث وتسمى هذه المرحلة أيضا بمرحلة إعداد أو تقديم مشروع.[2]

الفرع الأول :الشروط الواجب توفرها في عملية اختيار موضوع البحث العلمي.
تتطلب مرحلة اختيار موضوع البحث توافر شروط أساسية يمكن إجمالها كالآتي:

-أن يكون الباحث على علم تام بموضوع البحث وطبيعة المشكلة التي يريد التّقصي حولها وتفسيرها وتقديم الحل العلمي لها وأن يكون على دراية بالقيمة العلمية لموضوع البحث.
- يترتب على الشرط الأول أن يكون الباحث على دراية تامة بالطرق والإجراءات التي يعتمدها وكذا اختيار المنهج العلمي الذي يتبعه في كل أعمال التّحري والتّقصي عن حقيقة المشكلة.
-أن يكون متمكنا من قواعد البحث والاستنباط العقلي ومن كل أدوات البحث المتعلقة بموضوع بحثه.
على ضوء هذه الشروط الأساسية يستحسن عند اختيار موضوع البحث تفادي الأمور التالية :
- المواضيع التي تّم بحثها بحيث لا يكون في مقدور الباحث أن يأتي بجديد فيها.
-المواضيع التي يصعب على الباحث العثور على مادتها العلمية في مراكز المعلومات المحلية بصورة كافية، وليس من الحكمة أن يستمر الباحث في بحث تندر مصادره.
-المواضيع الواسعة جدا، بحيث أّن الباحث سيعاني كثيرا من الصعوبات والمتاعب وعليه من البداية أن يحاول حصر موضوعه وتحديده بدلا من طرحه.

المواضيع الضيقة جدا، لأّنها لا تتحمل لضيقها تأليف رسالة علمية في حدودها المطلوبة[3].

الفرع الثاني :طرق اختيار الموضوع.

هناك طريقتان لاختيار الموضوع و هي: الاختيار الذاتي للموضوع أو تولي الأستاذ

[1] احميدوش مدني ،**الوجيز في منهجية البحث القانوني** ، كلية الحقوق فاس ،المغرب ،الطبعة الثالثة ،2015 ،ص68.
[2] عبد المنعم نعيمي ، المرجع السابق ،ص82
[3] حريز أسماء ،المرجع السابق ،ص15

المشرف اختيار الموضوع.

-1- اختيار الموضوع من قبل الباحث (الاختيار الذاتي للموضوع)

يتولى الباحث من تلقاء نفسه اختيار موضوع البحث الذي يتماشى مع قدراته الفكرية و العلمية، حيث يقترح الباحث لنفسه مجموعة من الموضوعات في تخصصه، ومن خلال المطالعة المكثفة لمحتويات هذه المواضيع يتوصل في النهاية إلى اختيار موضوع واحد من هذه المواضيع، و بعد ذلك يعرضه على الأستاذ المشرف لتقديم موافقته لكي يتم تسجيله نهائيا في إدارة الجامعة[1] .

-2- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف.

قد يعجز الطالب في الكثير من الحالات في اختيار الموضوع لنفسه، لذلك يستعين بالأستاذ المشرف ليقترح عليه بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث. و إن كانت هذه الطريقة لا تمس سلامة الاختيار إلا أنها طريقة غير مرغوب فيها، لأن الأستاذ المشرف قد يقترح موضوعا يتميز بقلة المراجع، و هذا ما يسبب له متاعب كثيرة و كبيرة و خاصة في الحالات التي يكون فيها الموضوع جديدا لم تسبق له دراسات كافية التي يمكن للباحث من خلالها تحديد نطاق عمله، و أكثر من ذلك، قد يكون هذا الموضوع لا يتماشى مع الرغبة النفسية للباحث و هذا ما يصعب مهمة إعداد البحث العلمي [2].

الفرع الثالث :العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي.

تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي و تتحكم فيها عدة عوامل موضوع البحث لمجموعة من المعايير المتعلقة بالباحث نفسه أو بموضوع البحث، و ذلك كما يلي:

-1- العوامل الذاتية المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي.

ليس كل شخص مؤهل بان يكون باحثا علميا، فعملية البحث العلمي تتطلب بان تتوفر في الباحث مواصفات وشروط معينة تمكنه من إنجاز بحثه بالمعنى الصحيح[3] متصلة بنفسية

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم ،**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية** ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،2000 ،ص26.

[2] المرجع نفسه ص26

[3] ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي، مفهومه أدواته وأساليبه**، دار الفكر، ،1984ص..66 .

الباحث و مدى استعداداته و قدراته العلمية، و نوعية تخصصه العلمي و كذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن إجمال مختلف هذه العوامل فيما يلي :

-1-1-عامل الرغبة النفسية.

وهو الدافع أو المحفز النفسي الذاتي ويترجم بالميول والرغبات الذاتية للباحث نحو موضوع معين. يولَد مثل هذا العامل إرادة قوة مليئة بالحيوية و النشاط، تدفع بالباحث إلى تسخير وقته في العمل، باعتبار أن هناك نوع من الانسجام العاطفي بين الباحث و موضوع البحث و هذا ما يجعل الباحث لا يستسلم لمختلف الصعوبات التي يمكن أن تصاحب عمله مستقبلا، كونه يتحدى الأمور بطريقة علمية لكي يصل لهدفه الأساسي المتمثل في إعداد بحث ناجح[1]

-1-2- عامل مدى توفر الاستعدادات و القدرات الذاتية.

يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات و قدرات ذاتية تمَكنه من إعداد بحث علمي في مجال اختصاصه، حتى يكون قادرا على الفهم و التعمق و التحليل و الَربط و المقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع، و من بين هذه القدرات تحكم الباحث في اللَغة، سواء كانت لغة وطنية أو لغات أجنبية، باعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة باللغات الأجنبية فالإطلاع عليها و فهم محتواها لتوظيفه في البحث لا يكون إلا بالتحكم فيها.[2]

-1-3-عامل توفر الباحث على إمكانيات اقتصادية كافية تمَكنه من إعداد البحث العلمي.

يجب على الباحث أن يتوافر على بعض القدرات الاقتصادية التي تسمح له بالتنقل من مكان لآخر للبحث عن الوثائق العلمية، شرائها أو تصويرها، لأن حالة الفقر تسبب متاعب للباحث و تحد من نشاطه العلمي، فالبحوث العلمية خاصة الطويلة منها، كبحوث الماجستير

[1] عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص37-39.
[2] شروخ صلاح الدين ، المرجع السابق ،ص 55-56.

و الدكتوراه، تتطلب وسائل مادية معتبرة من أجل التنقل و اقتناء المراجع المصادر العلمية من المكتبات الوطنية والخارجية [1].

-1-4-عامل تمتع الباحث بالقدرات العقلية اللاَزمة و أخلاقيات و فضائل الباحث العلمي:

يجب أن تتوفر لدى الباحث القدرات العقلية اللاَزمة وسعة الإطلاع والتفكير والتأمل أّما التّحلي بالأخلاق فتوفرها في الباحث مسألة ضرورية، منها الصبر والتّحمل وعدم الانفعال الّسلبي وقوة الملاحظة والموضوعية والقدرة على التّضحية وغيرها من الّصفات الحسنة التي تحقق عناصر الملائمة بين قدرات الباحث وطبيعة الموضوع المختار للبحث، كما يجب على الباحث أن يتّسم بالثبات في المواقف والتّجرد من العاطفة حتى لا يكون أسير عواطفه الّشخصية في التّحكم في بحثه وتوجيهه، لكون البحث يقتضي النقد وإعلان الّنتائج وهذه أمور تفرضها الأمانة العلمية[2].

-1-5-عامل احترام معيار التخصص.

لكي يكون البحث العلمي ناجحا، على الباحث اختيار بحث يدخل في تخصصه، لأن المعلومات و المبادئ الأساسية التي اكتسبها خلال فترة دراسته و تكوين تخصصه تمنحه استعدادات ذاتية تساعده في إعداد بحثه في أحسن صورة للوصول لأفصل النتائج.[3]

-2- العوامل الموضوعية المؤثرة في اختيار البحث العلمي.

بالإضافة إلى العوامل و المعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل و المعايير الموضوعية تتوقف عملية اختيار موضوع البحث العلمي عليها تتعلق هذه المعايير بمدى أهمية الموضوع الذي اختاره الباحث وفائدته العملية، وانعكاس هذه الفائدة على المجتمع وتقدمه أو على تقدم العلم وتحقيق انجازات علمية، وتشكل هذه المعايير بالإضافة إلى العوامل الذاتية السابقة أساسا سليما لاختيار موضوع البحث[4]، و من أهم هذه العوامل نذكر منها.

[1] المرجع نفسه ،ص 56.
[2] احريز اسماع ، المرجع السابق ،ص17
[3] عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص 45-46
[4] عبد الله محمد الشامي، المرجع السابق، ص. .68.

-2-1-عامل مدى توفر الوثائق العلمية.

فتتحكم مسألة توفر وعدم توفر الوثائق العلمية في اختيار الموضوع، فيتوقف الأمر في ذلك على كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبه العلمية الصحيحة[1].

ويجب على الباحث اختيار الموضوع الذي يتوفر على قدر معين من المراجع فالقيمة العلمية للبحث تقدر بكثرة المراجع و تنوعها، فالموضوعات المطروحة للبحث تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق و المصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها، فهناك موضوعات تعاني من ندرة الوثائق العلمية وهذا ما يسبب للباحث متاعب كبيرة، كونه يضيع جهده لمدة معينة و بعد ذلك يتنازل عن هذا الموضوع.

-2-2- عامل القيمة العلمية والجدة والابتكار لموضوع البحث العلمي.

يتم الاختيار في مجال عمليات البحث العلمي الموضوعات ذات القيمة العلمية الّنظرية والتّطبيقية وذلك وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من مجموع الفوائد التي تحققها نتائج موضوع البحث والتحكم فيها .

كما يجب أن يكون موضوع البحث جديدا ومبتكرا لم يناقش من قبل لغرض تقييم القدرات العلمية للباحث من جهة وكذا تشجيع عملية الابتكار التي تساهم في تطوير العلوم بمختلف أصنافها.

-2-3- مدى مساهمة البحث في تقدم المعرفة.

إن هدف البحث العلمي هو الوصول إلى المعلومات والحقائق التي لم يتم التوصل إليها في المجال الذي يعمل فيه الباحث ولذا فإن الباحث معني بأن يضيف شيئا إلى المعرفة الإنسانية.

-2-4- مدى مساهمة البحث في تنمية بحوث أخرى

إن أي بحث لن يعطي نتائج هامة وحاسمة تشمل جميع الجوانب والمواقف المرتبطة بموضوع معين، فالبحث الجيد هو الذي يوجه الاهتمام إلى موضوع ما ويعالج الجوانب الخاصة به.

[1] ناجي عبد النور، المرجع سابق، ص71

الفرع الرابع :شروط تحديد عنوان موضوع البحث العلمي

إن الاختيار الأمثل لموضوع البحث العلمي يكتمل بضبط عنوانه ضبطا دقيقا ولا يتم ذلك إلا بمراعاة الشروط التالية :

-**الدقة والوضوح** : يعني أن يكون عنوان البحث العلمي معبرا عن مضامينه بكل وضوح لا يحتمل أي تأويل .

-**التحديد والتركيز والاختصار**:الدقة والوضوح تتطلب أن يصاغ العنوان صياغة مختصرة ومركزة تعبر عن الموضوع المستهدف بالبحث بكل تركيز تتضح منه حدوده بكل دقة ووضوح لذلك يجب تجنب العناوين المطاطة والطويلة أو المقتضبة وان لا يكون العنوان في شكل سؤال أو في شكل علامة تعجب .

-**الارتباط بموضوع البحث** :يجب أن يستوعب عنوان البحث العلمي جميع عناصر الموضوع محل الدراسة ويدل عليه أي أن هناك انسجام بين موضوع البحث وعنوانه .

- **الجدة والابتكار** :من المستحسن أن يكون موضوع البحث جديدا ومبتكرا مع أن هذا الأمر نسبي ففي بحوث الليسانس الماستر يستحسن ذلك أما بالنسبة لبحث الدكتوراه والماجستير فلا يسمح للباحث أن يسجل موضوع بحثه إذا كان عنوانه مطابقا لعناوين بحوث أخرى لذلك فالجدة والابتكار مطلوبة في هذا النوع من البحوث لقيمتها العلمية الكبيرة .

-**التحفيز**.

معناه أن يكون عنوان البحث مشوقا ومحفزا على الاستطلاع يوحي بانه يستحق البحث والدراسة .

الفرع الخامس :تحديد إشكالية موضوع البحث

الإشكالية هي السؤال المحير الذي يقف أمام الباحث أو مجموع من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء قيامه بالبحث وتعتبر القاعدة الأساسية والعمود الفقري للبحث فالإشكالية عبارة عن تساؤل كبير ومركزي يستحق الاعتناء به وليس هناك طريقة واحدة

ومجمع عليها لصياغة ووضع الإشكالية إلا أن هناك مواصفات وشروط للإشكالية السليمة والصحيحة في البحث العلمي وهي :

- أن تكون الإشكالية واضحة : فلا يصح أن تكون عامة وغامضة .
- أن تكون الإشكالية مختصرة ودقيقة: أي تطرح بدقة وتركيز من غير إطالة أو تشعب أو تعقيد حتى يمكن تحديد الإجابة المناسبة لها .
- يجب أن تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وذات صلة بعنوانه.
- أن تتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله .[1]

المطلب الثاني : مرحلة جمع الوثائق العلمية.

بعد اختيار موضوع البحث العلمي وفقا للمعايير السابقة و تسجيله لدى الجهة المختصة، تأتي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تتضمن كافة المعلومات و المعارف المتعلقة بموضوع البحث،ويتوجب على الباحث في هذه المرحلة تحديد أجزاء البحث بّدقة كافية حتى لا يضيع مجهوده في بحث ما لا علاقة له بموضوعه يسهل على الباحث انتقاء المعلومات التي يحتاجها ويتطلبها بحثه، فيأخذها من مصادرها بالترتيب المطلوب وعلى قدر الحاجة بيسر وسهولة.[2]

و سيتم هنا توضيح المقصود بالوثائق العلمية و كذلك تحديد أنواعها و أماكن وجودها و كذا وسائل الحصول عليها .

1- المقصود بالوثائق العلمية:

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر و المراجع الأولية و الثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات و الحقائق و المعارف المكَونة لموضوع البحث[3].

2- أنواع الوثائق العلمية:

تنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين هما:

[1] عمار بوضياف ،المرجع السابق ، ص116
[2] تومي أكلي، المرجع السابق، ص.81 .
[3] عمار عوابدي المرجع السابق ،ص55.

-2-1- الوثائق الأصلية الأولية و المباشرة (المصادر)

هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق و المعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع و بدون استعمال وثائق و مصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، و هي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح " المصادر"، أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء، أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة و حقائق غير معروفة سابقا[1].

تتمثل أنواع الوثائق الأصلية و الأولية في ميدان العلوم القانونية فيما يلي:

-المواثيق القانونية العامة و الخاصة، الوطنية و الدولية.

-محاضر ومقررات و توصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية، مثل المؤسسة السياسية، التشريعية و التنفيذية.

-التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية المختلفة.

-العقود و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا.

-الشهادات و المراسلات الرسمية.

-الأحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية.

-الإحصائيات الرسمية.

-2-2-الوثائق غير الأصلية و غير المباشرة (المراجع)

أي أنها الوثائق و المراجع التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى، فهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها سواء من المصادر (الوثائق الأصلية المباشرة) أو المراجع (وثائق غير أصلية و ثانوية)، سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة

أي الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث والدراسة في المصادر ووثائق أخرى كما أّن الوثائق العلمية غير المباشرة هي التي يجوز أن يطلق

[1] قنديلجي عامر ، **البحث العلمي واستخدام المعلومات** ،دار اليازوري العلمية ، عمان ،1999، ص222.

عليها اصطلاح المراجع.
و من أمثلة هذه الوثائق ما يلي:
-الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل كتب ومؤلفات القانون المدني، ومؤلفات القانون الجنائي ، القانون الإداري العامة والمتخصصة.
-الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة وأحكام القضاء والّنصوص القانونية والتّنظيمية التي تتضمنها ومن أمثلة الدوريات الشائعة المعروفة في مجال العلوم القانونية نجد المجلات المتخصصة في العلوم القانونية مثل نشريات وزارة العدالة، المجلات العلمية المحكمة.

- الرسائل العلمية الأكاديمية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثل أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير والماستر.

-3- أماكن تواجد الوثائق العلمية.

توجد الوثائق العلمية في أماكن مختلفة، كالمكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية و المكتبات التابعة لجهة معينة، و كما توجد في المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب .

-4- وسائل الحصول على الوثائق العلمية.

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل عديدة مثل:

الشراء، التصوير، الإعارة العامة و الخاصة أو بوسائل النقل والتلخيص.

المطلب الثالث : مرحلة القراءة و التفكير.

بعد جمع الوثائق العلمية التي لها صلة بالموضوع، تأتي المرحلة الموالية المتمثلة في قراءة ما تحتويه هذه الوثائق و تقسيم الموضوع تبعا لذلك.

ويقصد بمرحلة القراءة و التفكير هي عمليات الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي وتحليل هذه المعلومات حتى تولد في عقل وذهن الباحث الّنظام التحليلي للموضوع[1]و يجعل الباحث مسيطرا

[1] صلاح الدين الهواري، المرجع السابق ،ص 51.

على الموضوع، مستوعبا لكل أسراره وحقائقه، متعَمقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات و الأفكار و النظريات منها.

الفرع الأول : أهداف مرحلة القراءة و التفكير.

تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- التعمق في فهم الموضوع و السيطرة على كافة جوانبه.

ب- اكتساب نظام تحليلي للمعلومات.

ج- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي.

د- القدرة على إعداد خطة الموضوع.

هـ- الثروة اللغوية الفنية المتخَصصة

و- اكتساب الباحث للشجاعة الأدبية

-2- شروط و قواعد القراءة.

لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة و ناجحة، يجب مراعاة مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

أ- أن تكون القراءة واسعة و شاملة لجميع الوثائق و المصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع

ب - الذكاء و القدرة على تقييم الوثائق والمصادر.

ج _ الانتباه و التركيز أثناء عملية القراءة.

د – يجب أن تكون القراءة مرتبة و منظمة لا ارتجالية وعشوائية

هـ – يجب احترام القواعد الصحية و النفسية أثناء عملية القراءة.

و – اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

ي – اختيار الأماكن الصحية و المريحة[1].

ن – ترك فترات للتأمل و التفكير ما بين القراءات المختلفة.

م – الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية و الاجتماعية و الصحية.[2]

-3- أنـواع القراءة:

تكون قراءة الوثائق العلمية عادة على ثلاثة مراحل هي:

-3-1- القراءة السريعة الكاشفة.

تتم بكيفية سريعة للتعرف على الموضوعات ذاتَ الصلة بالموضوع، و ذلك بأخذ نظرة كلَية خاطفة للموضوع، عن طريق تصفح فهارس الوثائق بعناوينها الأساسية و الجزئية، كما تشمل القراءة السريعة الإطلاع على مقدمات الوثائق و الخاتمة و قائمة المراجع المستعملة في إعدادها.

بعد إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة بالكيفية السابقة، يحدد ذات القيمة العلمية منها و الأكثر فائدة لإنجاز بحثه بصورة أفضل.

كما تستهدف مرحلة القراءة ترشيد عملية القراءة والتفكير حيث تكشف القديم والجديد والمتخصص من مختلف المراجع [3]

-3-2- القراءة العادية.

و تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة الّسريعة والاستطلاعية، يقوم بها الباحث القارئ بعمق وهدوء وفقا لشروط وقواعد القراءة السابقة البيان، واستخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات، وتدوينها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعّدة لذلك، أو القيام بالاقتباسات اللازمة[4].

-3-3-القراءة العميقة و المركزة.

هي القراءة التي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في

---

[1] سقلاب فريدة ، **محاضرات في منهجية العلوم القانونية** ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2017-2018، ص27

[2] حريز اسماء ، المرجع السابق ،ص 26

[3] عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص 69.

[4] حريز أسماء ، المرجع السابق ،ص 27.

الموضوع و صلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة و التكرار و التمعن و الَدقة و التأمل وتتطلب صرامة و التزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.[1]

المطلب الرابع :مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع

بعد جمع المعلومات اللازمة للموضوع وقراءتها وتحليلها بصفة معمقة وتصنيفها حسب الجزئية أو الفكرة التي تنطوي تحتها، تبدأ مرحلة جديدة وهي تقسيم وتبويب الموضوع بعد أن يصبح الباحث مستوعبا للفكرة المطروحة للبحث وتوفره على تصور بكل فرضيات الموضوع وحلولها الجزئية والعامة.

لكل موضوع بحث علمي أكاديمي خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة به، وبناء عليها يقسم التّقسيم المناسب له، فالخطة هي التي تعطي عند النّظرة الأولى إليها الانطباع الأول في صورة العمل في البحث، فتؤلف ما يشبه فهرسا للأفكار التي ستعالج كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث، حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها، من هنا يقتضي إعطاء تلك الخطة أو التّصميم الاهتمام الأكبر

يمكن تعريف الخطة بأّنها هيكل البحث العلمي وبناؤه الذي يقوم عليه، وهندسة تصميمه الذي يتم تقسيمه تقسيما منطقيا إلى عناوين رئيسية تتفرع عنها عناوين أخرى، وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث وعناصره[2]

إنها عملية هيكلة الموضوع وتخطيطه وتقسيمه إلى أبواب، فصول، مباحث ومطالب وهكذا حتى الفقرة وهي أصغر جزئية في الموضوع قبل الشروع في معالجة هذه الأجزاء واحدا تلو الآخر بال ّصياغة، والتحليل والمقارنة والاستنباط والتّفسير على أن يكون هذا التبويب والتّقسيم على أسس ومعايير علمية ومنطقية ومنهجية واضحة ودقيقة[3].

-1- شروط التّقسيم

لتبويب موضوع البحث شروط وقواعد نختصرها على النّحو التالي:

- الالتزام بمضمون و أبعاد المشكلة المطروحة في البحث والمعلن عنها في مشروع البحث أو عنوان البحث.
- مراعاة شرط الّدقة في التبويب مع الشمول لكل جوانب المشكلة المطروحة للبحث.
-الحرص على أن يكون التّقسيم منهجيا يقبله المنطق.
-أن يكون التّقسيم متسلسلا بعيدا عن تكرار العناوين وتداخل الأفكار، خاليا من الغموض

[1] عبد المنعم نعيمي ، المرجع السابق ،ص144.
[2] علي مراح، **منهجية التّفكير القانوني (نظريا وعمليا،)** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2004 ص 67.
[3] تومي أكلي، المرجع السابق، ص.67

وعدم الّدقة.
-أن يكون التّقسيم والتبويب تحليليا ويراعى فيه التقابل والتوازن.
-الاختيار الّدقيق لألفاظ العناوين والابتعاد عن الألفاظ التي تحمل دلالات متعددة ولا تفهم إلا بالتفسير الطويل.
-مراعاة التناسب في أجزاء كل قسم شكلا وموضوعا.[1]

-2- مشتملات خطة البحث.

تشمل خطة البحث عادة العناصر التالية: عنوان البحث، مقدمة، متن الموضوع، خاتمة الملاحق و الفهرس.

-2-1-عنوان البحث.

هو أكثر تحديدا من الموضوع و دالا عليه، و الأفضل اختيار عنوان مناسب و دال على الموضوع و يتسم بالوضوح والدقة .

-2-2- مقدمة البحث.

تعتبر المقدمة عماد البحث، تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث و إدراك قيمته العلمية، بالَرغم من أنها توضع في بداية البحث إلا أن ذلك لا يعني أن تكتب في البداية، بل الأغلب أن تكون آخر ما يكتب.[2]

تشمل المقدمة على عَدة عناصر تتمثل فيما يلي:

- **التعريف بالموضوع.**

يقَدم فيه الباحث تعريفا للموضوع و تحديد عناصره و جوهره و مضمونه.[3]

- **أهمية الموضوع.**

يبين الباحث في هذا الجزء أهمية الموضوع النظرية و العلمية و يبرز الأسباب التي جعلته يتناول الموضوع بالدراسة

[1] حريز أسماء ، المرجع السابق ،ص 29.
[2] بوحوش عمار ،المرجع السابق ،ص 192-193
[3] ايت منصور كمال و طاهر رابح ، المرجع السابق ،ص 20

- منهج الدراسة.

لدراسة أي موضوع يستعين الباحث بمنهج أو مجموعة من المناهج و ذلك تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة ، كالمنهج الوصفي الذي يصف النظام القانوني دون زيادة

أو نقصان، المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل النظام القانوني بإبراز مزاياه و عيوبه، المنهج المقارن الذي يقارن بين النظام القانوني الوطني و النظم القانونية الأجنبية، المنهج التاريخي الذي يدرس الجذور التاريخية لنظام ما، .....إلخ.

-الصعوبات.

يشير الباحث إلى أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضت عملية إعداد البحث وغالبا ما تتلخص هذه الصعوبات في ندرة الوثائق العلمية.

-الإشكالية.

هي المشكلة محل الدراسة، تعبر عما يريد الباحث معالجته في هذا الموضوع وتكون في طبيعة سؤال أو مجموعة من الأسئلة تتم الإجابة عنها من خلال مضمون البحث وخاتمته[1].

-عرض الخطة.

تختم المقدمة بالخطة كعنصر تتويجي لها و كمدخل لمعالجة الموضوع محل البحث و هي تقسيم للموضوع إلى أهم الأفكار و العناصر التي يتضمنها، و توضع وفق تقسيم منهجي متدرج، فمثلا: القسم، الباب، الفصل، المبحث، .....، أي تبعا لطبيعة الموضوع و حجمه.

-3- متن الموضوع.

هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث، فهو يتضمن كافة الأقسام والعناوين و الأفكار و الحقائق الأساسية و الفرعية التي يتكون منها موضوع البحث، و يجب أن يمهد

[1] بوحوش عمار ن المرجع السابق ،ص 45

الباحث لكل قسم بمقدمة صغيرة يتعرض فيها لما ينوي أن يقوم بدراسته في ذلك القسم.[1]

-4-خاتمة البحث.

ليست خلاصة للبحث يتم فيها تكرار النقاط المعالجة في الموضوع، و إنما يبين فيها الباحث النتائج المتوصل إليها من خلال البحث و تقديم الاقتراحات و التوصيات، و عليه فخاتمة البحث تشمل ملخص مركز للبحث (فقرة أو فقرتين)

-النتائج المتوصل إليها.

-تقديم وجهة نظر الباحث بشأن الموضوع (الرأي الشخصي)، و تقديم الاقتراحات والتوصيات، وكل هذا يعتبر تكملة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث، و التي تمت الإجابة عليها من خلال متن البحث[2]

-5- الملاحق.

تأتي الملاحق بعد الخاتمة و قبل قائمة المراجع، و هي عبارة عن وثائق قد تتمثل في القوانين، الاتفاقيات، أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من جهاز مختص، قرارات منظمات دولية، ..... و هي ليست حاسمة في موضوع البحث، إذ تعتبر مجرد سجل إداري للبحث أو أرشيف لوثائقه، من خصائصه أنه: تكميلي و مساعد، أن يكون طويلا لا يمكن إدراجه في المتن و الهامش

-6- قائمة الوثائق العلمية

يتناول الباحث فيها قائمة المصادر و المراجع التي استعملها في البحث، يمكن له تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين، القسم الأول يتناول فيه قائمة المراجع باللغة العربية والقسم الثاني يتناول فيه قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

-7- الفهرس.

المقصود بفهرسة موضوعات و عناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل و مرشد في

[1] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ،ص 32.

[2] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ،ص 32.

نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية و الفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، و أرقام الصفحات التي يحتويها، ليمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة و منظمة.

المطلب الخامس: مرحلة تدوين المعلومات (التخزين)

بعد أن يقوم الباحث بإعداد خطة أولية لبحثه، ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر و المراجع، وعليه سيتم التعرض هنا إلى تحديد المقصود بعملية تدوين أو تخزين المعلومات ثم إلى طرق و أساليب تدوين المعلومات و بعدها سيتم التطرق إلى قواعد تدوين المعلومات

-1- المقصود بعملية تخزين المعلومات:

يقصد بعملية تخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المرجع أو المصدر و تسجيلها كتابة و لا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية و الذي يهم موضوع البحث، و هذا ما يبين أن طريقة التصوير لا تغني عن عملية التخزين (التدوين)، باعتبار أن هذه الأخيرة تشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع، وهذا بخلاف التصوير الضوئي الذي يتناول صفحات كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا فكرة واردة في فقرة صغيرة.[1]

-2- طرق (أساليب) تخزين المعلومات:

هناك عَدة طرق و أساليب لتدوين أو تخزين المعلومات، تتمثل فيما يلي

-2-1- طريقة البطاقات

إن البطاقة عبارة عن قطعة من الورق المقوى، قد يكون مربع أو مستطيل الشكل، في غالب الأحيان تكون في حجم واحد و لون واحد، و يعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة ثم ترتب على حسب أجزاء و أقسام و عناوين البحث، و يشترط أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، و توضع البطاقات المتجانسة من

[1] مراح علي ، المرجع السابق ،ص 57.

حيث عنوانها الرئيسي في ظرف واحد خاص، و يجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف والعنوان، بلد ودار الإصدار و النشر، رقم الطبعة، تاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات.[1]

-2-2- طريقة الملفات.

يتكون الملف من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة ، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة ، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة ويخصص فيما بينهما إلى أقسام بعدد الفصول والمباحث ويفصل بين كل منهما بفاصل من ورق سميك ملون ويكتب عليه عنوان الفصل[2] ، يتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات

منها:

-السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيثَ الحيز.

-ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

-المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.

-سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تجمعه من المعلومات[3]

-2-3- طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر.

وهي أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وتخزينها وتصنيفها وتبويبها ضمن ملف خاص، لأنّها تّسهل حفظ المعلومات واسترجاعها دون أن تتعرض للّضياع أو الفقدان أو التّلف بسبب العوامل الطبيعية كالرطوبة أو الحرارة العالية التي تتلف بسببها الوثائق العلمية الورقية، وهكذا يمكن الاستفادة من خدمات الانترنيت في نقل المعلومات واقتباسها وتخزينها في ملفات إلكترونية[4].

[1] عبد المنعم النعيمي، المرجع السابق، ص. .156.
[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص. .249
[3] عوابدي عمار ، المرجع السابق ،ص 84-85
[4] حريز أسماء ، المرجع السابق ،ص 39

-3- قواعد تدوين المعلومات

يجب على الباحث أثناء قيامه بتدوين المعلومات أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية والتي من أهمها:

-إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي أنه كلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.

-عندما تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.

-مراعاة قواعد الاقتباس.

-يجب على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية لتجنب احتمال اختلاطها مع الأفكار المقتبسة فمن المستحسن تدوينها في أسفل البطاقة.

-إذا كان النص المراد اقتباسه طويلا ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الإشارة إلى ذلك.

-يفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات بحيث يخصص لكل فصل أو باب لون معين لتسهيل عملية فرز المعلومات.

-حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع، لأنها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري من الصعب تكراره.

-حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات النصوص والحرص واليقظة في تسجيل الأفكار و المعلومات.

-انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، وترك ما كان يمثل حشوا[1].

[1] بوسعدية رؤوف ، المرجع السابق ،ص 26-27

المبحث الثالث :إنجاز البحث العلمي(قواعد التحرير).

تعتبر مرحلة كتابة البحث العلمي آخر مراحل إعداده، فمن خلالها يصل البحث إلى صورته النهائية، بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، ويعكس مدى قدرة الباحث في تخزين المعلومات وتنظيمها، وكذا طريقته في التحليل والتفسير والتعبير والمناقشة

المطلب الأول :أهداف كتابة البحث العلمي ومقَوماته.

سيتم التطرق هنا إلى أهم الأهداف المرجوة من كتابة البحث العلمي، ثم إلى أهم المقومات والدعائم التي تقوم عليها عملية كتابة البحث العلمي

الفرع الأول : أهداف كتابة البحث العلمي .

يمكن إيجاز أهم أهداف كتابة البحث العلمي في النقاط التالية:

-إعلان وإعلام نتائج البحث: إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث العلمي وانجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث، وذلك عن طريق تمكين الغير من الإطلاع على مختلف الأفكار التي توصل إليها عبر مختلف مراحل إعداد بحثه[1].

-عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه: مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة و واضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

اكتشاف النظريات والقوانين العلمية: وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها بهدف استخراج نظريات جديدة وقوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها[2].

الفرع الثاني :مقومات كتابة البحث العلمي.

في هذا الإطار سيتم الوقوف عند أهم مقَومات البحث العلمي والمتمثلة فيما يلي :

[1] عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص 89

[2] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ،ص 38

-1- تحديد منهج البحث.

يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث العلمي، ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها، وتتمثل أهم المناهج المستعملة في كتابة البحث العلمي في المنهج الاستدلالي،المنهج الوصفي،المنهج المقارن،المنهج التاريخي[1].

-2- الأسلوب في كتابة البحث العلمي.

بما أن عملية الكتابة يقصد بها عرض الأفكار بصفة منتظمة، فإن هذا لا يتحقق إلا بالاعتماد على أسلوب علمي مفيد، وهذا ما يظهر خاصة إذا كانت اللغة سليمة، تخلو من التكرار، وأن تكون الأفكار مترابطة وواضحة وهادفة ولكي يكون أسلوب كتابة البحث العلمي واضحا يجب أن يتوفر على الشروط التالية:

-إذا كان البحث العلمي الذي يتم إعداده يتعلق بالعلوم القانونية والإدارية، يجب استعمال مصطلحات وأفكار قانونية تخلو من التعبير الأدبي.

-أن يكون التعبير في الحدود التي تبين الأفكار المقصودة، كأن يكون موجزا ودالا وهادفا

- تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار.

- تجنب المبالغة والشَدة في النقد غير البناء للآخرين والمبالغة في الاعتداد بالنفس مدحا كتجنب ألفاظ وضمائر المدح مثل: قولنا، رأيي، نرى...[2].

[1] عقيل حسن عقيل ، المرجع السابق ،ص 47-48.

[2] عبد الله محمد الشريف ، المرجع السابق ، 153-154.

-3 - احترام قواعد الاقتباس

يعني الاقتباس استشهاد الباحث بأفكار ومعلومات الآخرين، ممن كتبوا سواء كانت كتابتهم لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع بحثه، وذلك من خلال ما احتوته المصادر والمراجع من معلومات في موضوع بحثه.[1]

-3 -1- شروط الاقتباس

- أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي إلا إذا تعذر ذلك على الباحث فعليه أن يشير إلى أن ما اقتبسه من المرجع الوسيط وارد في مرجع مع تحديد بياناته في الهامش.

- الالتزام بالأمانة العلمية .

- التعمق في فهم الحقائق والأفكار المقتبسة ونقلها بكل حرص ودقة .

- عدم المبالغة في الاقتباس حتى لا تلغى شخصية الباحث وتذوب بين الأفكار المنقولة (لا يجب أن يتجاوز الاقتباس المباشر الحرفي ستة اسطر)

-3 -2- أنواع الاقتباس.

الاقتباس نوعان :

-الاقتباس المباشر(الحرفي) .

أي أن يأخذ النص أو المعلومة كما وردت في المرجع المقتبس منه دون زيادة أو نقصان أي أن الباحث ينقل ويدون معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها .[2]

-الاقتباس غير المباشر (غير الحرفي).

أي اقتباس للفكرة وليس للكلمات نفسها أي أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع أو مراجع ويكتبها بعباراته الخاصة فهو صاحب التراكيب اللفظية.

-3-3- قواعد الاقتباس .

- ينبغي وضع الاقتباس الحرفي (المباشر) بين علامتي التنصيص ( )، " " في بداية النص ونهايته مع الإشارة في الهامش إلى صاحبها والمرجع .

- إذا كان الاقتباس غير مباشر (غير حرفي) فيجب المحافظة على الفكرة دون وضع علامتي التنصيص مع ضرورة الإشارة إلى صاحبها والمرجع الذي اقتبست منه.[1]

---

[1] قندليجي عامر ،المرجع السابق ،ص153

[2] عمار بوضياف ،**المرجع في كتابة البحوث القانونية** ،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر 2014،ص 141.

-4 - ظهور شخصية الباحث :

من أهم مقومات البحث العلمي بروز شخصية الباحث وذلك من خلال إبداء أرائه الشخصية وعدم الاكتفاء بعرض أراء غيره من الباحثين وهذا يظهر من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته.

المطلب الثاني :قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش.

إن إيراد التوثيق في البحث العلمي هو احترام للأمانة العلمية وهو دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته وذلك من خلال إثبات مصادر الاقتباس .

وتختلف عملية التهميش باختلاف المصادر والمراجع المستعملة كالنصوص القانونية والكتب والمقالات ... وكذلك تختلف باختلاف عدد الاقتباسات من مرجع واحد نبينها كما يلي :

-1- طريقة تهميش(توثيق) الكتب

-1-1- الهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب ورد للمرة الأولى :

يتم توثيق الكتب بالطريقة التالية :

- اسم ولقب المؤلف كما ورد في الغلاف دون زيادة أو نقصان.

-عنوان الكتاب ويكتب العنوان كاملا كما أورده صاحبه فإذا تضمن العنوان عنوانا رئيسا وآخر فرعيا تعين نقله كما ورد في الغلاف دون تصرف.

- اسم ولقب المترجم أو المحقق إن وجد.

- رقم الجزء إن وجد.

- رقم الطبعة .

- اسم دار النشر.

- مكان النشر

- سنة النشر .

- صفحة الاقتباس .

تجب الإشارة أن الفصل بين هذه البيانات يكون بالفواصل .

[1] المرجع نفسه ،ص140-141

أمثلة توضيحية :

- محمد الصغير بعلي ،**القضاء الإداري- دعوى الإلغاء-** دار العلوم ،عنابه، الجزائر ،2012،ص27.

- عبد الغني بسيوني ،**النظرية العامة في القانون الإداري ،دراسة مقارنة لأسس ومبادئ القانون الإداري وتطبيقاتها في مصر** ،منشأة المعارف ،الإسكندرية2003، ص50.

باللغة الفرنسية

Georges VEDEL, Droit administratif, Presse universitaires de France ,1976,P25.

-1-2- -الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين متتاليتن

إذا تم ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مرجع آخر يعني انه ورد في الهامش لمرتين متتاليتين في هذه الحالة نستغني عن اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة **المرجع نفسه.**

وإذا كان المرجع باللغة الأجنبية ينبغي على الباحث أن يستعمل كلمة .Ibid

أمثلة توضيحية :

محمد الصغير بعلي ،**القضاء الإداري- دعوى الإلغاء-** دار العلوم ،عنابه، الجزائر ،2012،ص25.

المرجع نفسه ،ص30.

Georges VEDEL, Droit administratif, Presse universitaires de France .1976,P23.

Ibid,P28.

-1-3-الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتن

يجب التمييز بين مرجع واحد فقط لنفس المؤلف فهنا نكتفي بذكر اسم ولقب المؤلف متبوعا بعبارة المرجع السابق، أو مرجع سابق، ثم رقم الصفحة.

أما إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع تم الاعتماد عليه في البحث فهنا لابد من ذكر الاسم واللقب وعنوان الكتاب متبوعا، بالمرجع السابق أو مرجع سابق .

في حالة إذا ماكان المرجع باللغة الفرنسية وتم استعماله سابقا نشير له بعبارة.op.cit

محمد الصغير بعلي ،المرجع السابق ،ص55.

Georges VEDEL, op.cit,P40

-2- تهميش المقالات

يتم التهميش بذكر البيانات التالية :

اسم ولقب صاحب المقال ،عنوان المقال بين مزدوجين ، اسم المجلة مسطر تحته بخط، اسم الهيئة التي تصدر المجلة ،

بلد النشر ، سنة النشر ، رقم الصفحة .

أما في حالة ذكر المقال لمرتين متتاليتين نكتب المرجع نفسه.رقم الصفحة،

أما في حالة ذكر المقال لمرتين غير متتاليتين نكتب المرجع السابق رقم الصفحة .

إذا كان للمؤلف أكثر من مقال مستعمل في البحث نكتب اسم ولقب صاحب المقال ، عنوان المقال ، المرجع السابق ، رقم الصفحة.

أمثلة توضيحية

-جلول شيتور ،(الحرية الفردية في المذهب الفردي)،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر ،2006 ،ص25.

Essaid Taib**,le statut des établissements d'enseignement supérieure**, ,revue IDARA, volume14,n01,p85.

-3- تهميش الرسائل العلمية.

في حالة استعمال الرسالة العلمية لأول مرة :

-اسم ولقب الباحث ،عنوان البحث ، تحديد طبيعة البحث (دكتوراه ،ماجستير ، ماستر)، اسم الكلية والجامعة ، سنة المناقشة ، رقم الصفحة.

في حالة تكرار استعمال الرسالة العلمية تتبع نفس القواعد المذكورة في تهمبيش الكتب والمقالات .

أمثلة توضيحية :

- زياد عادل ، **تسريح الموظف العمومي وضماناته**، أطروحة دكتوراه في القانون ، جامعة تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016،
خلف فاروق ، تأديب الموظف العام ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2003

Ragab TAGEN**, L'équilibre financier des contrats administratif ,étude comparative des droit français et Egyptiens,** Thèse ,Paris,2004,P278.

-4- تهميش النصوص القانونية

تحديد نوع النص القانوني ، قانون ،مرسوم ،أمر ..

تحديد رقم القانون ، تحديد تاريخ القانون ، بيان مضمون القانون ، الجريدة الرسمية العدد والتاريخ الذي صدرت فيه .

أمثلة توضيحية

- القانون رقم :99-05 ،المؤرخ في 04 أفريل 1999، **المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي** .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد24 ،المؤرخة في 07 افريل 1999.
- الأمر رقم : 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، **المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخة في :16 يوليو 2006.
- المرسوم رقم :83-554المؤرخ في 24 سبتمبر ،1983 **المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد40 ،المؤرخة في :27 سبتمبر 1983.
- المرسوم التنفيذي رقم: 19-165 المؤرخ في 27 ماي 2019، **يحدد كيفيات تقييم الموظف** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 ،المؤرخة في 09 يونيو 2019.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 ديسمبر 2011 **يتضمن تحديد المصلحة الاستشفائية الجامعية والوحدة الاستشفائية الجامعية** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 ،المؤرخة في :أول افريل 2011.

-5- طريقة تهميش القرارات القضائية:

تتبع الخطوات التالية :

ذكر عبارة انظر وعبارة القرار ، رقم القرار ، تاريخ صدوره ، الفهرس ، رقم الملف ، الجهة القضائية المصدرة للقرار ، الغرفة التي صدر عنها القرار ، بيانات المرجع الذي اقتبس منه القرار أي نذكر المجلة التي نشر فيها ،العدد، السنة ،صفحة الاقتباس.

أمثلة توضيحية

القرار رقم :45573بتاريخ 1988/05/04، الصادر عن الغرفة المدنية ، المجلة القضائية، المحكمة العليا، قسم المستندات، العدد الرابع ، 1991، ص51.

-6- طريقة تهميش المطبوعات

تتم وفق الترتيب الآتي :

الاسم الكامل لصاحب المطبوعة ، عنوان المطبوعة ، اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي ، تحديد نوع التخصص، اسم الكلية أو المعهد والجامعة ، السنة الدراسية ، رقم الصفحة أو الصفحات .

أمثلة توضيحية

بري نور الدين ، **محاضرات في قانون الضبط الاقتصادي** ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، السنة الجامعية 2016/2015 ،ص58.

-7- طريقة تهميش دراسات غير منشورة .

في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي :

- اسم ولقب الكاتب ، عنوان الموضوع بين حاضنتين ، نصع بين قوسين مطبوعة غير منشورة ، اسم الجامعة أو المعهد أو الكلية ، السنة ،الصفحة أو الصفحات .

مثال :

رشيد زوامية ، **المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي بين التبعية والاستقلالية** ،(مطبوعة غير منشورة) ،معهد العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تيزي وزو،1989/1988،ص16.

-8- تهميش المقابلات الشخصية :يجب اتباع الخطوات التالية :

الإشارة في أول السطر إلى كلمة مقابلة مع ، اسم ولقب الشخص الذي أجريت معه المقابلة ، وظيفة الشخص ومنصبه ، الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة ، تاريخ وساعة المقابلة .

مثال :

مقابلة مع الدكتور لؤي القاضي، مدير مركز الوسائل السمعية والبصرية في المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ،02 فبراير 1984، على الساعة 10.00.

-9- طريقة تهميش الوثائق الالكترونية

تتم كما يلي :

الاسم الكامل للمؤلف ، عنوان الموضوع ، تاريخ النشر ، تاريخ وساعة الاطلاع على المعلومة ن العنوان الالكتروني .

عماد حسن أبو طالب ، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، جانفي 1998، تم الاطلاع عليه بتاريخ ،2015/12/15 على الساعة 13.00في الموقع :

htt //www**. digital-ahram. org.eg/articles**

المطلب الثالث :توثيق المراجع (قائمة المراجع)

يتم تقسيم المراجع إلى قسمين المراجع باللغة العربية ، المراجع باللغة الأجنبية وترتب المراجع وفق

الترتيب التالي :

-1- النصوص الرسمية :

ويتم ترتيبها حسب القوة والتاريخ ،

-1-الدساتير

-2- المعاهدات.

-3- القوانين العضوية .-4- القوانين والأوامر ،-5- النصوص التنظيمية (المراسيم الرئاسية ،المراسيم التنفيذية ،القرارات الوزارية المشتركة ،القرارات الوزارية).

-2- الكتب (المؤلفات)

ترتب الكتب في قائمة المراجع بالنظر للترتيب الأبجدي أو الهجائي (الترتيب الالفبائي) حسب الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف وإذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحرف فانه ينظر إلى الحرف الثاني والثالث وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع سواء كانت كتبا أو مقالات أو غيرها باللغة العربية أو الفرنسية

-3- المقالات المتخصصة

ترتب المقالات في قائمة المراجع حسب الترتيب الأبجدي أو الهجائي حسب لقب المؤلف.

-4- الرسائل العلمية

ترتب الرسائل العلمية حسب القيمة العلمية دكتوراه ثم ماجستير ثم ماستر وترتب ترتيبا أبجديا أو هجائيا بين الرسائل العلمية من نفس الدرجة .

-5- المداخلات العلمية

ترتب في القائمة بالنظر للترتيب الأبجدي أو الهجائي حسب لقب المؤلف

-7- المعاجم والقواميس .

-8- المراجع الالكترونية .

فيما يتعلق بالمراجع باللغة الفرنسية ، يراعى نفس الترتيب المذكور سابقا.

المطلب الرابع :أجزاء البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بأنه بناء متكامل خطواته مرتبة ومتسلسلة وأجزاؤه متكاملة فيما بينها من بداية العنوان إلى الفهرس

-1- العنوان

ويجب أن يتميز بالوضوح والدقة في التعبير عن موضوع البحث دون إطناب أو تقصير

-2- مقدمة البحث

هي آخر ما يكتب في البحث وأول ما يقرأ فيه وتبرز أهميتها في أنها تعطي فكرة موجزة وشاملة عن جوانب البحث المختلفة وعناصره الأساسية وأهدافه وتتضمن العناصر التالية:

-1-التعريف بالموضوع وأهميته -2-دوافع اختيار الموضوع –3-الإشكالية -4-الأهداف -5-المنهج المتبع -6-الدراسات السابقة -7- صعوبات البحث -8- التصريح بالخطة .

مع ضرورة ترقيم صفحات المقدمة بالأرقام بدلا من الحروف الأبجدية لأنها جزء لا يتجزأ من البحث .

-3- المتن أو صلب موضوع البحث

وهو جوهر وجسم البحث وهو اكبر أجزاء البحث العلمي وأكثرهم حيوية لأنه يتضمن كافة أقسام وعناوين والعناصر الأساسية والثانوية للبحث وتبرز من خلاله شخصية الباحث ومدى كفاءته في انجاز البحث من حيث الإبداع والابتكار والأمانة العلمية .

-4-الخاتمة

خاتمة البحث هي آخر ما يقرا في البحث ونستطيع من خلالها أن نرصد ما تضمنه البحث من نقاط أساسية والإجابة على الإشكالية المطروحة واهم ماتوصل إليه الباحث من نتائج وما اقترحه من توصيات ومقترحات .

-5- الملاحق

تعد الملاحق احد أجزاء البحث ويستعين بها الباحث في الحالات التي يريد فيها أن يلحق ببحثه بعض المعلومات والبيانات التي لا يستطيع إدراجها في متن البحث مثل رسومات ووثائق .

-6 - قائمة المراجع :

ترتب الوثائق العلمية المعتمدة في البحث مصادرا كانت أو مراجع في قائمة المراجع وفق المعايير التي سبق التطرق لها .

-7- فهرس المحتويات

يقصد بفهرس المحتويات عبارة عن كشف تفصيلي لأجزاء البحث كاملا ويقابل كل جزء رقم الصفحة الخاصة به

مثال :

مقدمة ----------رقم الصفحة

- الباب الأول : عنوانه ---------- رقم الصفحة
- الفصل الأول : عنوانه ----------رقم الصفحة
- المبحث الأول : عنوانه ----------رقم الصفحة
- المطلب الأول : عنوانه ---------- رقم الصفحة
- الفرع الأول ----------رقم الصفحة
- الفرع الثاني ----------رقم الصفحة

وهكذا

-8 - ملخص البحث

يضع الباحث ملخصا لبحثه في نهايته، بعد فهرس المحتويات دون ترقيم ويجب أن يكون الملخص هادفا ودالا متبوعا بكلمات مفتاحيه ،.بهدف تزويد القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عن الموضوع ، وعادة تشترط المؤسسات الجامعية أن تكون هناك ترجمة للملخص والكلمات المفتاحية بلغة أجنبية غير اللغة المستعملة في كتابة البحث .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع .

أولا : المصادر .

ابن فارس ، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،درط ،1979.

ثانيا :قائمة المراجع .

-1- الكتب

- احميدوش مدني ،**الوجيز في منهجية البحث القانوني** ، كلية الحقوق فاس ،المغرب ،الطبعة الثالثة ،2015.

- ايت منصور كمال ،طاهير رابح، **منهجية إعداد بحث علمي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة الجزائر2003 .

- خالد حامد ، **منهج البحث العلمي** ،الطبعة الأولى ،دار ريحانة للنشر والتوزيع ،الجزائر 2003.

- خالد حامد ،**منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، الطبعة الأولى ،جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2008 .

-ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي، مفهومه أدواته وأساليبه**، دار الفكر،.1984.

- رشيد شميشم ، **مناهج العلوم القانونية** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2006.

-رقية سكيل ، **منهجية انجاز البحوث العلمية (دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية)** دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010.

-سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني ، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي** ،الكتاب الأول ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2009.

- صلاح الدين الهواري ،**كيف تكتب بحثا أو رسالة** ،دار مكتبة هلال للطباعة والنشر ،بيروت ،لبنان ،2003.

-عبد المنعم نعيمي ،**تقنيات إعداد الأبحاث العلمية ال قانونية المطولة والمختصرة** ،دار بلقيس للنشر ،2021.

-عبد القادر الشيخلي ،**قواعد البحث العلمي**، الطبعة الرابعة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن 2014.
-عبد الله محمد الشريف ، **مناهج البحث العلمي** ، مكتبة الاشعاع الإسكندرية ،1996.

-عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007.
-عمار عوابدي ،**مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005.

-عمار بوضياف ،**المرجع في كتابة البحوث القانونية** ،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر 2014.

عمار بوضياف ،**إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية** ،جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر،2019.

-عقيل حسن عقيل ،**فلسفة مناهج البحث العلمي** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

-عكاشة محمد عبد العال ، سامي بديع منصور ، **المنهجية القانونية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ، 2007.
-علي مراح، **منهجية التّفكير القانوني (نظريا وعمليا،)** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،.

-غازي حسين عناية ، **مناهج البحث** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1984.

- قنديلجي عامر ، **البحث العلمي واستخدام المعلومات** ،دار اليازوري العلمية ، عمان ،1999.

- محمد بن عمر بازمول ،**منهج البحث العلمي وكتابته في علوم الشريعة**، الطبعة الأولى ،دار التوحيد والسنة ،القاهرة ،2007 .

-مصطفى محمود ابوبكر واحمد عبد الله اللحلح ،**مناهج البحث العلمي** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003.

مروان عبد المجيد إبراهيم ،**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية** ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،2000.

-2- المطبوعات الجامعية

-حريز أسماء، **منهجية العلوم القانونية** ، محاضرة لطلبة السنة الثانية ليسانس الفرع الثاني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، السنة الجامعية 2020-2021.

-رؤوف بوسعدية ، **محاضرات في منهجية العلوم القانونية** ،ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة لمين دباغين ، سطيف 02،2015-2016.
-سقلاب فريدة ، **محاضرات في منهجية العلوم القانونية** ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2017-2018.

-فوزية فتيسي، **منهجية البحث العلمي** ، محاضرات ألقيت وقدمت إلى طلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون اسرة ،قسم العلوم القانونية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2021/2020.

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــــــات

مقدمة ----------01

المبحث الأول : مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه----------02

المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي----------02

الفرع الأول :تعريف البحث العلمي----------02

الفرع الثاني :أهمية البحث العلمي----------04

الفرع الثالث :خصائص البحث العلمي ----------04

المطلب الثاني :أنواع البحوث العلمية----------09

الفرع الأول : تقسيم البحوث العلمية على أساس الطبيعة العلمية ----------09

الفرع الثاني :تقسيم البحوث العلمية حسب الغاية أو الهدف النهائي----------10

الفرع الثالث : تقسيم البحث العلمي على أساس الوسائل----------12

الفرع الرابع :تقسيم البحث العلمي حسب التدرج الأكاديمي والوظيفي----------12

المبحث الثاني : مراحل إعداد البحث العلمي ----------14

المطلب الأول : مرحلة اختيار الموضوع----------14

الفرع الأول :الشروط الواجب توفرها في عملية اختيار موضوع البحث العلمي.----15

الفرع الثاني :طرق اختيار الموضوع----------16
الفرع الثالث :العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي----------16
الفرع الرابع :شروط تحديد عنوان موضوع البحث العلمي ----------20
الفرع الخامس :تحديد إشكالية موضوع البحث ----------20
المطلب الثاني : مرحلة جمع الوثائق العلمية----------21
المطلب الثالث : مرحلة القراءة و التفكير----------23
المطلب الرابع :مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع----------26
المطلب الخامس: مرحلة تدوين المعلومات (التخزين) ---------- 30
المبحث الثالث :إنجاز البحث العلمي(قواعد التحرير) ---------- 33
المطلب الأول :أهداف كتابة البحث العلمي ومقَوماته----------33
المطلب الثاني :قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش----------36
المطلب الثالث :توثيق المراجع (قائمة المراجع)----------41
المطلب الرابع :أجزاء البحث العلمي----------42
قائمة المصادر والمراجع----------45
فهرس المحتويات ----------49